رؤساء أحزاب ومنظمات مجتمع مدني وأكاديميون في المثنى:

تقرير - بيكر هاملتون يصب في المصلحة الأمريكية ويدعو إلى عودة رموز الطغيان!

المثنى / عدنان سمير

لم يكن تقرير بيكر- هاملتون الاول في تاريخ معالجة الازمات السياسية والعسكرية جراء التدخل الامريكى في بقاع شتى من العالم بل هو امتداد للجان وضعت تقاريرها وافكارها من خبراء امريكان لمعالجة ازمات حصلت سابقا. وكان اخرها النصيحة الستراتيجية لهذا التقريرالذي تندلق معظم فقراته الـ ٧٩ للمصلحة الامريكية لترميم وضعها في العراق. بما يحقق اهدافها ويعالج الاخطاء الكبيرة التى وقعت فيها خلال خلال الاعوام المنصرمة منذ سقوط النظام المباد وحتى الان. ولايعمل على تضميد الجراح العراقية والارتقاء بالواقع الذي وصفوه بالمرعب.

المدى استطلعت اراء عدد من مسؤولى الاحزاب ومنظمات المجتمع المدنى ومهتمين من اكاديميين وغيرهم.

المشتركات الوطنية

يقول القاضى علي الحميدي قبل النظر في مقترحات بيكر - هاملتون او مذكرة هادلي والخوض في المضامين او ماذا تهدف كل منهما والخوض في الجدل فنحن اصبحنا الان في مرحلة لاتفرخ الا جدلا ينعكس على الشارع انهار دم.

نحن ابناء الشعب العراقي جميعا باختلاف مشاربنا علينا ان نتعلم درسا جديدا من الحياة الجديدة ولنتفق وفق هذا الدرس على مبدأ واضح هو ماذا نريد قبل ان نختلف بشأن ماذا يريد منا او لنا الاخر. علينا ان نتفق في المشترك وعلى الثوابت ولو في حدودها او محدداتها الدنيا والا سيبقى افق الاحتمالات مفتوحا على ما هو اسوا.

واضاف: مادام الامر كذلك علينا ألا نتوقع الا ماهو أسوأ من ان نصبح سلعة يتاجر بها الاخرون وعلى جميع الفرقاء ان يدركوا منذ الان أنه ليس بمقدور احد ان يلغي احدا. فعملية بناء بلد مثل العراق لا تتم الا بشكل جماعي هذه البوصلة التى علينا ألا نضيعها وألا نتوهم وجود بوصلة بديلة منها.

المهم قبل ان نحدد موقفنا من هذه المقترحات ان فحدد الخيمة التى يجب ان تكون سقفا لنا جميعا. وان نقيم اداء السياسيين العراقيين جميعا ومن كل الاطياف واذا كان بمقدورناان نرسم الى مساراتنا السليمة لما احتجنا اقتراحات بيكر -هاملتون.

إصلاح السياسة الأمريكية

فيما يرى السيد حسن مندل رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن في المثنى ان الوضع العراقي معقد ويحتاج الى ستراتيجية وطنية واعية وشجاعة للاقدام على التغيير من قبل القوى الوطنية والديمقراطية لمواجهة امريكا وبعكسه يبلغ تعقيدا اكثر عندما يطبق مشروع بيكر- هاملتون. لانه اصلاح لسياسة امريكا قبل ان يكون للعراق.

واضاف ان المطلوب من امريكا ان تغير موقفها في العراق بمحاولة اعادة تموضعها بوجه اخر وبموافقة دولية.

الخروج من عنق الزجاجة

ويرى الدكتور غانم نجيب التدريسي في كلية التربية ان اللجنة المكلفة باعداده هدفت الى تقييم تجربة الولايات المتحدة الامريكية في العراق وتأشير مكامن النجاح والاخفاق للسياسة الامريكية في الملف العراقي كي يصبح مساعدا لساستها في خطواتهم المقبلة التى ستشهد -من دون ادنى شك -تغييرا ملحوظا بعد نتائج الانتخابات الاخيرة.. واكد ان التقرير يبحث عن تعزيز المصالح الامريكية بالدرجة الاولى وبالرغم من ردود فعل الاطراف العراقية المشاركة وغير المشاركة في العملية السياسية نحو هذا التقرير والمبنية على توجهاتها واجندتها..الا اننى ارى ان على جميع هذه الاطراف ان تتمعن في دراسة التقرير انطلاقا من مبدأ معرفة الرأي الاخر ومعرفة بعض الحقائق التى قد تكون غائبة عن رؤيتهم.. ليكون ذلك اساسا لدراسة عراقية واقعية معمقة وجديدة لوضعنا الراهن وتحديد السبل الكفيلة للخروج من عنق الزجاجة.

ويقول الدكتور ناجي كاشي معاون عميد كلية التربية في المثنى:على الرغم من ان تقرير بيكر -هاملتون وضع لتبيان التلاحم بين الديمقراطيين والجمهوريين لترميم الداخل الامريكي بعد الانتخابات الاخيرة فانه أي التقرير يطمح الى ايجاد المخرج المناسب للوضع في العراق من خلال هذا التلاحم الذي اشرنا اليه. على الرغم من ذلك فان التقرير يدعو للنظر الى الوضع الامنى العراقي الذي يحتاج هو الاخر الى ترميم.وخاصة الوصية التى تدعو الى وحدة وسلامة الاراضى العراقية والغاء الميليشيات التي عاثت في الارض فسادا والمذهبية والعشائرية والمناطقية المقيتة التي اسهمت في اضمحلال الهوية الوطنية.

واشار الى ان التقرير من جانب اخر يبرز المصلحة الامريكية من دون النظر الى المأساة العراقية والدم المسفوح كل يوم في الشوارع ولم يعط العراقيين الدور الاعمق لحل مشكلاتهم. ونامل اذا ما استفاد الرئيس الامريكي من التقرير ان يكون للعراقي الدور وللحكومة والبرلمان القول الفصل في العديد من وسائل المعالجة للمأزق الذي يمر به العراق حيث ان العراقيين هم اصحاب الشان والمعرفة الاولى في اسباب الدمار والعنف.

واكد السد محمد البحار رئيس اتحاد نقابات العمال في المثنى ان التقرير المعد من شخصيات متمرسة بالعمل السياسي ومعاهد ستراتيجة كبيرة لا يخلو من الايجابيات في بعض فقراته غير انه بحاجة الى دراسة معمقة ودقيقة. حيث ان الجانب الاقتصادي يطغي على العديد من الجوانب.

واضاف توكيدا على ذلك فان انضواء ضابط امريكي في كل وحدة من الجيش والشرطة يذهب الى ما اشرنا اليه من حيث السيطرة الامريكية على مقدرات العراق.

واكد السيد عبد الخضر محمد الديبس مسؤول الحزب الوطني الديمقراطي ان التقرير يشترط اشتراطات فوقية بالتعامل مع الشأن العراقي مهددا بسحب الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي في حالة عدم تلبية العراقيين شروطه، وهو كذلك يخلط الاوراق من دون ان يأخذ بنظر الاعتبار ان شعب العراق بكل اجناسه وقومياته واديانه وقواه السياسية عقد العزم على الخلاص النهائي من العصر الديكتاتوري البغيض وتخطيه الى عصر جديد.. عصر الديمقراطية والحرية والبناء. في حين يذهب التقرير في توصيته السابعة والعشرين الى ضرورة عودة رموز نظام صدام.

واضاف: كما ا ن هناك تدخلا فاضحا في مواقع كثيرة من التقرير وخاصة فيما يتعلق بمسألة كركوك وتلك قضية حددها الدستور العراقي بعد مخاض عميق وطويل وتضحيات جسام وان القرار في هذا الموضوع يعود للعراقيين اولا لمعالجته بالصيغة المناسبة والتي تتناسب مع طبيعة هذه المدينة.

ناشطون في منظمات المجتمع المدني:

إيحاء بالوصاية، وتنصل عن الإلتزامات الأخلاقية والأدبية للشعب العراقي

بغداد / علي المالكي

اثار تقرير بيكر- هاملتون ردود فعل متباينة لدى النخب العراقية السياسية والثقافية، ولم تكن تلك الردود مجرد انفعالات صدرت عن اصحابها بل هي اراء ووجهات نظر تبلورت بعد قراءة التقرير، ولاشك في انها ستشكل لاحقا قراءة جديدة وللبيانات التي استندت اليها اللجنة في اعداد تقريرها، واذا ارادت ان تكون موضوعية فعليها اصدار ملحق بالتقرير يستند الى هذه الوقائع التي ربما لم تصادفها اللجنة في رحلتها الاولى..وقد استطلعنا اراء عدد من الناشطين في منظمات المجتمع المدني بشأن التقرير..

وصاية جديدة

الاستاذ عبد الحسين الساعدي رئيس مركز سومرللحوار وتنمية القوى قال(ان التقرير على وجه العموم ينطوي على ايحاء بوصاية جديدة على العراق،وكأنه ضيعة من ضياع الولايات المتحدة الامريكية ففيه ما يشير الى التلويح بالعصا الغليظة ضد العراق في حالة عدم استجابته لتغيير سياسته وفقا للرغبات الامريكية من خلال سحب الدعم السياسي والاقتصادي أو سحب القوات؛ وهذا يشكل تنصلا حقيقيا عن الالتزامات الادبية والأخلاقية التي تعهدت بها الولايات المتحدة الامريكية قبل وفي اثناء دخولها العراق.

ورأينا ان المطلوب من القوى السياسية العراقية المشتغلة على المشروع العراقي الديمقراطي الوطني ان تبين موقفها بشكل واضح، وان تترك الخلافات والمصالح الذاتية والا ستكون العواقب وخيمة وسيدخل العراق مرة اخرى نفقا مظلما سيكلفنا الكثير.

أين الدور العراقي؟

وقال الاستاذ اكرم علي حسين (اعلامي) (لم يركز تقرير بيكر -هاملتون على الدور العراقي في انهاء العنف، ونظر الى المصا لح الامريكية، واراد ان ينهي الوجود الامريكي في العراق، اما دور الحكومة العراقية فلم يكن موضع تقويم دقيق. اضافة الى ان تقييمه للاوضاع في كردستان كان من دون زيارة اللجنة للاقليم ولم تلتق بالمسؤولين هناك أثار نوعا من الاستياء وموقف التقرير من المادة ١٤٠ اذ ان هذه القضية شأن عراقي ولايجب ان يقحموا انفسهم فيها. وعلى اية حال هتاك ملاحظات ايجابية واخرى سلبية ولكن السلبية اكثر من الايجابية، كان على اللجنة ان لاتستصغر شأن الحكومة العراقية ودور الجيش العراقي في الملف الامني).

رأي الشارع

وقال الناشط الاعلامي عباس عبد الحسن مدير البرامج في فضائية الحرية(كان موقف السيد رئيس الجمهورية واضحا وصريحا فيما يتعلق بالتوصيات التي طرحها التقرير حول سحب المساعدات الاقتصادية والدعم السياسي والعسكري للحكومة، وهو ما يعكس رأي الشارع العراقي بان العراق دولة مستقلة ذات سيادة. وبما ان التقرير اساسا غير ملزم للحكومة الامريكية فهو بالتالي غير ملزم ايضا للعراق، والتقرير المؤلف من ٧٩ توصية طرح اكثر من رأي حسب توجهات الاشخاص القائمين على كل فقرة فيه فهو في بعض فقراته يتطابق مع المصالح العليا للعراق والعراقيين وفي فقرات اخرى يتقاطع مع السيادة العراقية وبالتالي فانه من الصعوبة بمكان تكوين رأي شامل وموحد حول هذا التقرير وتوصياته والصحيح هو النظر الى كل فقرة فيه على حدة، لماذا التشديد على عودة البعثيين ورموز نظام صدام حسين؟ هنا وقع منظمو التقرير باشكالية دستورية وقانونية وفكرية، حيث لايمكن استبعاد القوميين من المشاركة في العملية السياسية وخير دليل على ذلك مشاركة الدكتور اياد علاوي ثم لايمكن دستوريا عودة رموز النظام السابق لانه يعني عودة قيادة الحكومة السابقة (البعث) ونظام البعث بكامله للمشاركة في السلطة.

تجاوز الحقائق

واكد السيد عقيل عبد الله رئيس جمعية الثقافة العلمية ان اي حكم بشأن الازمة في العراق لايمكن ان يتوفر على حلول سحرية وكل من يتصدى لدراسة الوضع في العراق بصورة موضوعية عليه ان يتوفر على الوسائل العلمية في الوقوف على الحقائق اما تجاوز بعض الحقائق فيجعل بحث المشكلة ناقصا من وجهة نظر منهجية، ولهذا لا يمكن للتقرير أن يكون قد استوفى البيانات الدقيقة عن الوضع في العراق ولهذا لايمكن الركون للتوصيات التي خرج بها القائمون عليه.كيف يمكن الركون لتقرير احكام او توصيات بشان بلد معقد الوضع كالعراق؟

اما السيدة نضال خالد رئيسة جمعية الرحمة لرعاية الطفولة فقد انتقدت التشكيك بقدرة العراقيين على ادارة بلدهم وقالت ان هذا التقرير يعزف النغمة القديمة عن البلاد التي تقع تحت الاحتلال بحجة ان اهل البلاد مازالوا قاصرين عن ادارة انفسهم الا ان النغمة هذه المرة مصحوبة بالتنصل عن المسؤولية، ان العراقيين قادرون على ادارة العراق وليسوا بحاجة لاناس يمكنهم التخلي عن العهود التي يقطعونها للغير.

عقوبة ٧ سنوات فقط

حكاية حارس المدرسة الذي سرق رواتب المعلمات!

بغداد/اسراء العزي

هل بامكان مديرة مدرسة ان تشكك بحارس المدرسة الامني وهو المؤتمن على حياة مئات الطلبة ان تدفعه نفسه الضعيفة للتنسيق مع مجموعة أن اللصوص من اجل سرقة رواتب المعلمات يوم تسلمة من ا لمصرف؟

الجواب طبعا لا. والسبب بسيط لانها تعتقد بانه من يحميها لا من يسرقها.. فما قصة هذه العلاقة بين الامانة والخيانة؟

تقول مديرة المدرسة(..) انها قد اصطحبت معها لجنة تسلم الرواتب كعادتها مع الحارس الامني الجديد الذي عينته لها مديرية التربية. وذهب الجميع الى المصرف المخول بصرف الرواتب وتم تسلم المبلغ ومقداره (ثمانية ملايين وثماني مئة وتسعة الاف دينار) وبعد خروجنا من المصرف، تواصل المديرة، استوقفنا سيارة اجرة من امام المصرف كانت متوقفة هناك وانطلقنا فرحين فيوم الراتب هو يوم مفرح عادة لتسديد استحقاقات شهر بأكمله. لكن الذي حصل قد حول الفرح الى حزن ومشاكل، فعندما وصلنا قريبا من جسر(..) توقفت السيارة وقال سائقها انها قد تعطلت وفي هذه الاثناء جاء رجل مسلح وتحت تهديد السلاح وبمساعدة السائق سلب الرواتب منا وقد كانت مودعة بيد الحارس الذي تظاهر السائق والرجل والمسلح بضربه بأخمص المسدس ثم انزلونا من السيارة، انا ولجنة التسلم وهرب اللصوص الى جهة مجهولة.

ما بعد الحادث

قامت المديرة باخبار مديرية تربية(..) المختصة التي قامت بالتحقيق مع الحارس الامني الذي انهار في اثناء التحقيق واعترف بدوره بعملية السرقة تفصيليا وقال:

لقد خططت لهذه السرقة مع المتهم(م.غ) الذي اتفق بدوره مع المتهم(ع.هـ) وقد نفذنا العملية طبقا للاتفاق وانه شخصياً قبض مليوني دينار جراء خدمته.

القاء القبض

بعد القاء القبض على المتهمين الاخرين و التحقيق معهما اعترفا بارتكابهما جريمة السرقة هذه بالاشتراك مع الحارس الامني للمدرسة(س.د) الذي ابلغهما بموعد تسلم الرواتب والمصرف الذي يتسلمون منه المبلغ. واعترف المتهمان بانهما اخذا بقية المبلغ بعد ان اعطيا حارس المدرسة حصته.

وجهة نظر المحكمة

لقد وجدت المحكمة ان اعترافات المتهمين الثلاثة الصريحة والواضحة جاءت متطابقة مع كشف الدلالة وتعززت باقوال اعضاء لجنة تسلم الرواتب الممثلة بشهادة(أ.م) و(م.ص) و(أ.ع) كما تعززت ايضا باقوال الممثل القانوني لمديرية تربية(..) ومحاضر الاستدلال والكشف والضبط.

قرار المحكمة

من كل هذه الادلة ثبت للمحكمة قيام المتهمين بارتكاب فعل تنطبق عليه المادة (٤٤٤/٤،٥/٨/١١) من قانون العقوبات البغدادي ولكفاية الادلة قررت المحكمة تجريمهم وتحديد عقوبتهم وصدر القرار بالاتفاق قابلا للتمييز وافهم علنا.

الحكم

١-الحكم على المجرم(س.د) بالسجن لمدة سبع سنوات.

٢-الحكم على المجرمين(ح.غ) و(ع.هـ) بالسجن لمدة ست سنوات لكل منهما.

٣-مصادرة المسدس المستخدم في عملية السرقة.

٤-حق تربية(..) بالتعويض.

٥-تسليم السيارة(بلا) لصاحبها لقاء وصل.

متى تنتهي معاناة حملة الشهادات العليا؟

مهندس زراعي يعمل مصلحاً للساعات!

بغداد/ محمد خضير

حين دعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حملة الشهادات لغرض التعيين تجمع عدد كبير منهم امام ابواب الوزارة على امل انقاذهم من البطالة التي يعانون منها فمن الملاحظ ان غالبية حملة الشهادات يعملون في غير اختصاصاتهم والحديث عن هذه القضية يبرز امامنا تساؤلات كثيرة اهمها مخاطر التوسع في التعليم الجامعي في ظل غياب خطة مرسومة لاستيعاب هؤلاء الخريجين في وظائف تكافئ تعبهم طيلة سنوات الدراسة، ولتسليط الضوء على هذه القضية كانت لنا لقاءات مع عدد من حملة الشهادات، حيث يقول علي قحطان، بكلوريوس لغة عربية كلية التربية: في السابق كان اختصاصي مرغوباً فيه والتعيين مضمون وباستطاعة حامل الشهادة التعيين بسهولة وخاصة خريجي كلية التربية، اذ كانت هناك خطط مدروسة من قبل الجهات العليا تأخذ على عاتقها توفير فرص عمل لذوي الشهادات، حيث عانى الموظف الكثير في الفترات السابقة والجميع يعرف ذلك وترك عدد كبير منهم الوظيفة وعمل الكثير في غير اختصاصهم، اليوم قد تغير الحال ويجب تغيير القوانين أنا مؤمن بان الوضع الحالي طارئ وان الامور لابد ان تعود الى نصابها واليوم وبعد ان عادت للوظيفة مكانتها الطبيعية اصطدم اصحاب الشهادات بواقع غياب وشحة فرص التعيين وخاصة بالنسبة الى حملة الشهادات ذات الاختصاصات الانسانية اذ امست غير مرغوب فيها، وغير مشمولة بخطة الجهات ذات العلاقة، ويضيف: ان الحلم في الحصول على وظيفة تتيح لي ممارسة تدريس اللغة العربية فقد تقدمت بطلب تعيين باختصاصي في وزارة التربية ومنذ اكثر من سنة ونصف ومنذ ذلك الوقت حتى هذه اللحظة انا انتظر وبلا عمل وبعد ان اقتنعت بعدم جدوى الانتظار رحت ابحث عن عمل بعيداً عن اختصاصي فوجدت ضالتي في شركة اهلية للاستيراد والتصدير بصفة اداري براتب غير مقنع ومن دون اية ضمانات واليوم هذا هو حالي وحال العديد من اقراني الذين اعرفهم، شهاداتهم، على الحائط وهم يبحثون الان عن فرصة للتعيين.

اما امير كاظم (بكلوريوس كلية الزراعة) فيقول: ماذا انتظر من بلد زراعي يستورد المنتوجات الزراعية من العالم؟ اما ارضه فتنتج جيوشاً من البطالة ساضطر للبحث عن سبيل عيش اخر وذلك لان مصير ٩٠٪ من خريجي كلية الزراعة هو اما يعمل سائق تاكسي واما العمل في مشروع بيع المواد الغذائية، ولا اخفيك سرا بان اغلب خريجي هذه الكلية يعيشون حالة من الاحباط ومنذ السنة الدراسية الاولى حين يعرف الطالب ان المناهج العلمية اكل الدهر عليها وشرب وان علم دراسة الجينات الذي يشهد تطوراً كبيراً في غالب دول الجوار غير معتمد وليس له أي دور في بلد زراعي مثل العراق، انها حالة من التخبط وغياب التخطيط العلمي الذي ينبغي ان يقام على دعائم المؤهلين وذوي الاختصاص، ناهيك عن غياب المشاريع القريبة من اختصاصي الذي يتطلب ثورة زراعية تنهض بهذا الاقتصاد الراكد وهذا لا يتم الا عن طريق اعتماد المشاريع الكبيرة والالتفات الى الثروة الزراعية واعتماد تقييم المنهج العلمي ليكون متماشياً مع التطور الكبير الذي يشهده العالم في مجال الزراعة، اما ما يجري في البلد فهو هدر للطاقات والكفاءات، وبسبل متخلفة في اعداد الكوادر العلمية وهذه هي حصيلة الحروب والخراب الذي مر به البلد، ويضيف: ان اول ما اتمناه هو ان تلتفت الجهات المعنية بـ شؤون البلد وثرواته الى حال كلية الزراعة المرمية في سلة الاهمال وذلك لا يتم الا بنقل موقع الكلية البعيدة من العاصمة واعادة تاهيلها فضلا عن ان المشاريع الكبيرة التي ينبغي ان تستثمر فيها ثروة البلد الزراعية وذلك عن طريق استصلاح الاراضي الزراعية المتروكة والاعتماد على الكفاءات العلمية في مشاريع وفسح المجال للعلم كي يقول كلمته في هذا البلد الزراعي الذي يشتغل فيه المهندسون الزراعيون في اعمال لا تمت الى اختصاصاتهم باية صلة وانا واحد منهم اذ مارست مهنة تصليح الساعات اليدوية بعد تخرجي من الكلية وبعد ان عانت هذه المهنة من كساد انتهى بي المطاف للعمل في الخدمات الصحية (سباك) اما ضياء عمران عيسى بكلوريوس طب بيطرة من جامعة بغداد فقد اكد كلام المهندس الزراعي وتحدث بمرارة عن مصير خريجي كلية البيطرة ومدى الحيف والتخلف الذي اصاب الثروة الحيوانية نتيجة غياب التخطيط العلمي والمشاريع الوطنية والاستثمارية للثروات الطبيعية في بلد زراعي مثل العراق زاخر بالخيرات، علينا الحفاظ على هذه الثروات وتنميتها لانها ملك كل اجيال العراق وذلك بافساح الطريق امام حملة الشهادات واصحاب الكفاءات العلمية لممارسة العمل في اختصاصاتهم وتوفير كل ما تحتاجه الكوادر المتخصصة ويضيف اعرف العشرات من حملة الشهادات من الاطباء البيطريين من الذين تركوا هذه المهنة تحت تسلط تلك الظروف التي مر بها العراق خلال العقدين الاخيرة وانخرطو في اعمال بعيدة عن اختصاصاتهم وهم يعانون الاحباط وغياب الدعم في وقت ينبغي ان يكون الاهتمام فيه بذوي الاختصاص على قدم وساق، ولكن من المسؤول عن كل ذلك؟ انها قضية مهمة يجب ان تكون من الاولويات التي تاخذها الحكومة العراقية على عاتقها.